■ عرض كتاب ■

التجارة الدولية والتكامل الاقليمى والأمن الغذائى فى الشرق الأوسط*

Dean A. DeRosa

عرض: محمد سمير مصطفى**

صدرت هذه الدراسة الهامة ضمن سلسلة "أوراق عمل" التى يصدرها منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وايران وتركيا. والدراسة قدمت لأول مرة فى مايو ١٩٩٤ أمام "مؤتمر التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط: الآمال والتحديات" الذى نظمته كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وهى دراسة قام باعدادها معهد بحوث سياسات الغذاء(افبرى) بواشنطن فى غضون عام ٩٣-١٩٩٤، ضمن اطار مشروع بحثى متكامل تحت عنوان" الحفاظ على الأمن الغذائى فى مصر خلال وبعد اجراءات الاصلاح الاقتصادى" مولته الوكالة الأمريكية للتنمية. والدكتور دين دى روزا باحث بقسم التجارة والاقتصاد الكلى بمعهد بحوث سياسات الغذاء وله خبرة متميزة فى تحليل سياسات التجارة الدولية فى عدد من الدول النامية.

تنقسم الدراسة الى أربعة أجزاء:

- مقدمة
- العلاقات التجارية الدولية فى الشرق الأوسط
- التكامل الاقليمى والأمن الغذائى فى الشرق الأوسط

*دراسة ضمن سلسلة " أوراق عمل " رقم ٩٤٠٦ يصدرها منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وايران وتركيا، مايو ١٩٩٤.

**أ.د. محمد سمير مصطفى ، مستشار بمركز التخطيط الزراعى ، معهد التخطيط القومى.

- استخلاصات ونتائج

تشير المقدمة الى الاهتمام المتصاعد الذى شهدته منظومة التجارة العالمية خلال السنوات الأخيرة والذى تفصح عنه اجراءات التفضيل التجارى وصور التعاون الاقتصادى الهادفة الى الترويج للتكامل الاقليمى بين الدول النامية والتى تعد انعكاسا للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (الجات) والتحالفات الاقتصادية للدول الصناعية مثل (دول الاتحاد الأوروبى وأمريكا الشمالية ومنظمة التجارة الحرة).

يقول الباحث أنه فى اعقاب توقيع اتفاق السلام الفلسطينى الاسرائيلى والشروع فى تفعيل عملية السلام فى الشرق الأوسط، قفزت الى المقدمة اهتمامات متبادلة بين كل من الدول العربية واسرائيل بشأن توسيع حجم التجارة والاستثمار وباقى العلاقات الاقتصادية استنادا الى ضرورة تحقيق نمو اقتصادى سريع وجهود تنموية محسوسة فى اعقاب انخفاض حدة التوتر بين الجانبين واجراءات تحرير التجارة وتراخى القيود الحمائية وباقى السياسات الاقتصادية المنظمة فى منطقة الشرق الأوسط.

وينظر الباحث الى العلاقات الاقتصادية البينية فى المنطقة على أساس انها النواه الأساسية فى النقاش الدائر بشأن فرص التعاون الاقليمى الأكبر لاقتصاديات الشرق الأوسط. وبينما يمكن تعريف بعض صور التعاون الاقليمى على امتداد جبهة عريضة بدءا من مناطق التجارة الحرة الى الأسواق المشتركة وحتى الاتحادات الاقتصادية، فان التحليل النظرى والتطبيقى للتكامل الاقليمى يهتم أساسا بكيفية تبنى اجراءات التفضيل التجارى للدول الأعضاء أو الاتحادات الجمركية التى قد تسهم فى توحيد أكثر للأسعار النسبية والسلع المتبادلة فى المنطقة وكذا مستويات أعلى من الرفاهة الاقتصادية.

وتأسيسا على ماسبق فان الدراسة تبحث فى امكانيات التكامل الاقليمى الأكثر فى الشرق الأوسط وتوسيع التجارة الاقليمية البينية فى الغذاء ومن ثم تحسين أوضاع الأمن الغذائى فى المنطقة.

وبينما تشير مضمونية الأمن الغذائى الى:-

القدرة على توفير الاحتياجات الغذائية عن طريق الانتاج المحلى أو التبادل الدولى للدول المختلفة وعلى وجه الخصوص الأسر منخفضة الدخل فى نطاق تلك الدول من أجل التمتع بالغذاء

الضرورى والاحتياجات التغذوية للوجود البشرى، فانه فى سياق الدراسة الراهنة تم توسيع المفهوم لكى يشتمل على الاهتمام بشأن استقرار العرض من السلع الغذائية الأساسية (مثل القمح وباقى الحبوب) فى أسواق الشرق الأوسط، وكذا الآثار المترتبة على تثبيت الأسعار المحلية (النسبية والاتجاهية) على السلع الغذائية الأساسية.

تذكر الدراسة أن اقليم الشرق الأوسط يضم عددا من الدول ذات الدخل المرتفع وأن فرص التنمية فى المستقبل لتلك الدول مرتبطة باحتياطياتها من البترول الخام، كذلك، فان القطاع الزراعى والتبادل التجارى للسلع الغذائية والزراعية، يستحوذ على الأهمية النسبية الأولى لعدد كبير من دول الشرق الأوسط. ولأغراض التحليل صنفت الدراسة دول الشرق الأوسط الكبير الذى يضم شمال افريقيا وبعض أجزاء غرب آسيا مثل (افغانستان ، ايران، تركيا) اضافة الى اسرائيل، الى دول مصدرة للنفط ودول مصدرة للعمالة ودول مصدرة للغذاء.

ويرى المؤلف أن هناك ابعادا اكبر للتكامل الاقليمى غير عرض الغذاء المتاح ينبغى الاعتراف بها ونحن نناقش الاحتمالات والمنافع الاقتصادية المترتبة على العلاقات الاقتصادية الأوثق لدول الشرق الأوسط. ومعروف أنه طبقا لقواعد النظرية الاقتصادية فان المنافع الناجمة عن التجارة الاقليمية والدولية ترتبط بقواعد الميزة النسبية والأضرار للدول المنتجة لمختلف أنماط السلع، كذلك فان الانتاجية المجتمعة لمختلف القطاعات التحتية للزراعة والصناعة لابد من أخذها فى الحسبان، من أجل تقييم انعكاسات التكامل الاقتصادى للإقليم بشكل تام كمايعد هذا ضروريا للدول الأقل نموا، حيث تتوجه السياسات الاقتصادية عادة لتنشيط التصنيع. وعادة مايترتب على ذلك تحيز ضد الزراعة ، وهو مايعرف بأنه " الصلب ضد الخبز"، يفصح عن نفسه ببلاغة فى تدهور شروط الاقتصاد المحلى ويؤدى الى خفض الانتاج والصادرات المزرعية دون مستواها الأمثل وتكون النتيجة هى محدودية الرفاهة الاقتصادية لسكان البلد وكذا محدودية احتمالات النمو الاقتصادى.

ويؤكد المؤلف على حقيقه انه فى ظل تشابه قاعدة الموارد الاقتصادية الطبيعية وتراكم رأس المال البشرى والطبيعى فان حوافز توسيع التبادل التجارى بين هذه الدول قد لاتكون من الأهمية بمكان غير ازالة عقبات التجارة البينية وعليه فان تبنى السياسات الكلية (غير التمييزية) لتحرير التجارة هى التى يمكن أن تغير هذه الدول اكثر مما تفيد سياسات تحرير التجارة البينية .

وعندما ناقش المؤلف تصنيف اقتصاديات دول الشرق الأوسط، توصل الى مجموعة من

الخصائص والملامح المميزة لهذه الاقتصاديات على النحو التالى : -

الدول المصدرة للنفط

وهذه تتمتع بارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومى، الذى يعكس الأهمية النسبية لقطاع انتاج البترول، والميزة النسبية للتبادل التجارى للبترول الخام مقارنة بباقى الأنشطة الاقتصادية فى هذه الدول. وكذلك تتمتع هذه الدول بمستويات عالية من التنمية البشرية، تعكس مخزون رأس المال البشرى فى هذه الدول. وأخيرا فان هذه الدول تبدو أكثر استجابة لظروف وبنية التجارة الدولية كنتيجة لصادرات البترول وسلة الواردات التى تحولها الحصيلة التصديرية لمنتجات البترول.

الدول المصدرة للعمل

وتتميز هذه الدول بارتفاع الكثافات السكانية وانخفاض دخل الفرد وانفتاحها على بيئة التجارة الدولية. كما أن القطاع الزراعى يلعب دورا هاما فى اقتصاديات هذه الدول كذلك فإن نشاط التصنيع له مكانة متميزة تعكس وفرة الأيدى العاملة فى هذه البلاد.

الدول المنتجة للغذاء (باستثناء اسرائيل وقبرص)

وتتمتع بوفرة الأراضى القابلة للزراعة وسيادة القطاع الزراعى وبذلك انخفاض مستوى الموارد البشرية ودخل الفرد وانفتاحها على التجارة الدولية وهذه المجموعة تصنف ضمن دول الدخل المتوسط.

واستنادا الى التصنيف السابق فان هذا التنوع فى قاعدة الموارد يتيح فرصا اكبر لدعم العلاقات الاقتصادية الأوثق فى المنطقة تحت مظلة تحرير التجارة الاقليمية. وعلى الرغم من منافع التكامل الاقتصادى لدول المنطقة فانه لاينبغى أن يغيب عن النظر أهمية العلاقات الاقتصادية مع العالم ككل ومع التكتلات الاقتصادية الكبرى فى العالم وهذه فى حد ذاتها هى التحديات التى تواجه منطقة الشرق الأوسط فى المرحلة القادمة.

يعرض الجزء الثانى من الدراسة لقضايا التجارة الدولية والبينية فى المنطقة والميزة النسبية المعلنة والحماية والتعاون الاقتصادى وسياسة الواردات والتعاون الاقليمى.

تشير الدراسة فى هذا السياق الى أن متوسط اجمالى الصادرات السلعية خلال الفترة ٨٧-١٩٨٩ بلغ ١٢٤ بليون دولار امريكى فى مقابل متوسط الواردات السلعية عن نفس الفترة

الذى بلغ ١٤١ بليون دولار. وتمثل صادرات الوقود (البترول أساسا) ٧٠٪ من اجمالى الصادرات الى جانب السلع الأولية. وفى المقابل تستحوذ السلع المصنعة على النصيب الأكبر من الواردات وبخاصة الآلات ومعدات النقل ٢٨٪ والمواد الخام المصنعة مثل النسيج والصلب ٢٢٪. كذلك تستحوذ صادرات الغذاء على ٥٪ من الاجمالى بينما بلغ نصيب واردات الغذاء ١٤٪ من الاجمالى.

هذا وتتمثل صادرات الدول المصدرة للنفط والمصدرة للعمل أساسا فى الوقود المعرفى الذى يمثل البترول الخام ومشتقاته نحو ٩٠٪ فى دول المجموعة الأولى، ٥٣٪ فى دول المجموعة الثانية. وتمثل السلع المصنعة نحو ٢٤٪ من صادرات الدول المصدرة للعمالة. هذا وتتوزع صادرات السلع المنتجة للغذاء بين الغذاء ١٦٪، المواد الخام والمواد المصنعة ٣٤٪، الكيماويات ١٠٪ وسلع أخرى متنوعة ٢٠٪. وعلى جانب الواردات تعتمد دول المنطقة بشكل كثيف على استيراد الآلات ومعدات النقل التى تمثل نحو ٢٠٪ - ٣٠٪ والمواد المصنعة ٢٠٪. وتمثل واردات الغذاء نحو ٢٠٪ للدول المصدرة للنفط والدول المصدرة للعمالة وواردات قليلة للوقود المعدنى بينما يتغير الحال للدول المصدرة للنفط التى تمثل واردات الطاقة فيها ٢٠٪ وواردات الغذاء حوالى ٧٪.

وعلى جانب التجارة البينية، بلغت قيمتها خلال الفترة ٨٧-١٩٨٩ حوالى ٩٪ من الاجمالى (الصادرات + الواردات) أو مايعادل ١١,٤ بليون دولار امريكى، بينما بلغت صادرات دول المنطقة الى دول الاتحاد الأوروبى حوالى ٥٢,٦ بليون دولار امريكى والدول الآسيوية النامية بما فيها الهند وباكستان ٥٢,٥ بليون دولار امريكى.

وتتركز هذه التجارة فى البترول الخام ومشتقاته ٣٧٪، غير انها أكثر تركيزا فى السلع المصنعة ٤٢٪. وعلى الجانب الآخر تمثل تجارة دول الشرق الأوسط الى دول الاتحاد الأوربى ٤٤٪ والدول الآسيوية ٣٤٪ من مجمل تجارة المنطقة. وعليه فان توثيق العلاقات الاقتصادية بين دول المنطقة من شأنه أن يحفز الانتاج ويزيد من فرص التصدير وبخاصة فى الكيماويات البترولية والمشتقة وهو مافعلته مناطق أخرى فى العالم عندما استشعرت ضآلة التجارة البينية بين اعضائها.

وبالاشارة الى الميزة النسبية الظاهرة للمنطقة فان تحليلات الدراسة تشير الى أن الأهمية النسبية لمجموعات المنطقة الثلاث تظهر فى منتجات الموارد الطبيعية وبخاصة الوقود المعدنى كما فى حالة الدول المصدرة للنفط والدول المصدرة للعمالة. اما فى حالة الدول المصدرة للغذاء والى حد أقل

الدول المصدرة للعمالة، فان الميزة النسبية تقع فى السلع الغذائية بما فيها الدهون والزيوت والسلع الخام الزراعية ومتنوعات أخرى وهى منتجات كثيفة العمل بصفة عامة. وبوجه عام فان الميزة النسبية الظاهرة لأقاليم الشرق الأوسط فى التجارة العالمية (الصادرات + الواردات) هى فى المنتجات الأولية (١,٩٢) وليس فى المنتجات المصنعة (٠,٤٨).

وبالنسبة للتجارة البينية ، فان الوضع يختلف بعض الشئ ، فالميزة النسبية الظاهرة لدول المنطقة تقع فى المواد الأولية (١,٦٥) وخسارة نسبية فى المواد المصنعة(٠,٧٣). ولعل أهم الصادرات البينية هى صادرات المشروبات والتبغ من الدول المصدرة للعمالة والغذاء وكذلك فان الصادرات البينية لدول الشرق الأوسط أقل من نظيرتها فى التجارة العالمية وكذا الحال مع الدول المصدرة للغذاء.

وبينما تشكل الهبات الطبيعية النسبية والموارد المتراكمة والعوامل الاقتصادية الأساسية الأخرى، فرص الانتاج والميزة النسبية لدول المنطقة فان الأنماط السلعية للتجارة الدولية والبينية للاقليم، قد تتأثر هى الأخرى بالمقاييس السياسية لكى تحد من التجارة الكلية وعلى وجه الخصوص القطاعات الخاصة حيث تلعب اهتمامات اصحابها دورا أساسيا فى تشجيع وتبنى سياسات بعينها للحد من منافسة الواردات.

وتذكر الدراسة فى هذا الصدد أن أكثر دول الشرق الأوسط انفتاحا على التجارة الدولية هى دول الدخل المرتفع أى دول الخليج العربى (الكويت - عمان - المملكة العربية السعودية - الامارات العربية المتحدة). بينما تصنف باقى دول الشرق الأوسط اكثر انغلاقا على الداخل وهذا ينطبق على دول مثل مصر والسودان والجزائر وايران وتركيا. وبينما يبلغ متوسط معدلات التعريفة الجمركية فى المنطقة كلها حوالى ٢٧٪، فان الرسوم الأخرى ترفع المعدلات الى ٤٩٪. أما المعوقات غير الجمركية فتتمثل فى احتكار الدول وتقييد أسواق العملة الأجنبية وتراخيص الواردات.

وفى نهاية هذا الجزء تتحدث الدراسة عن التعاون الاقليمى فى الشرق الأوسط الذى تعود جذوره الى بروتوكول الاسكندرية الموقع عام ١٩٤٥ الذى أسست بمقتضاه جامعة الدول العربية. وعلى امتداد السنوات المتلاحقة منذ ذلك التاريخ وقعت عدد من الاتفاقيات التى تهدف الى توثيق العلاقات الاقتصادية، ومع ذلك لقيت نصيبا محدودا من النجاح. وفى الوقت الراهن، توجد منظمتان تعملان على توسيع التجارة وتوثيق العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية: مجلس الوحدة

الاقتصادية العربية ومجلس التعاون الخليجى، وفى الاطار الأكبر للمنطقة وقعت دول مثل لبنان وعدة دول مغربية أخرى مثل الجزائر وليبيا والمغرب وتونس اتفاقيات تجارة ثنائية.

وتتركز اهداف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومجلس التعاون الخليجى فى إنشاء اتحادات جمركية من أجل توسيع التجارة التفضيلية للسلع الزراعية وكذا السلع الصناعية. وكذلك تبقى الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة بين دول مجلس التعاون الخليجى فى عام ١٩٨١ والسوق العربية المشتركة (مصر - العراق - الأردن - سوريا واليمن الشمالى آنذاك) على تحرير الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء فى السلع الزراعية والمنتجات الحيوانية والسلع الأولية الطبيعية (وفى عام ١٩٧٠ أنشئت المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومن بين أهدافها زيادة التجارة البينية فى السلع الزراعية، بين الدول الأعضاء). واذا كان حقيقيا أن المعوقات الجمركية وغير الجمركية فى السلع الأولية أو المصنعة قد انخفضت تحت مظلة الاتفاقيتين المذكورتين او الاتفاقيات الثنائية المتعددة بين دول الشرق الأوسط، فما تزال هناك اشكاليات متعددة وأهمها أن كل التحالفات التى تهدف الى توثيق عربى للعلاقات الاقتصادية ماتزال بعيدة عن الواقع على نقيض الاقاليم الأخرى فى دول العالم النامى.

ويتعرض الجزء الثالث من الدراسة الى موضوع التكامل الاقتصادى والأمن الغذائى، وذلك بالنظر الى أهمية الغذاء فى التجارة الدولية والتجارة البينية فحوالى ٥٠٪ من الصادرات الغذائية للدول المصدرة للغذاء فى المنطقة بالاضافة الى دول أخرى فى المنطقة هى الدول المصدرة للنفط ذات الصبغة الزراعية مثل ايران والجزائر والعراق، وهذه الصادرات تضم الخضر والفاكهة والأسماك والحبوب. وعلى الجانب الآخر تتركز واردات الاقليم فى الحبوب (٣٥٪) تليها اللحوم ومنتجات الألبان والخضر والفاكهة والسكر والبن والتوابل بحوالى ١٠٪ لكل بند من هذه البنود. وتأسيسا على غناها وقاعدة مواردها الزراعية المحدودة، فان الدول المصدرة للنفط فى المنطقة تستورد مواد غذائية تبلغ قيمتها حوالى ١٢,٥ بليون دولار أمريكى، تليها الدول المصدرة للعمالة ، ٤,٠ بليون دولار وبعدها الدول المصدرة للغذاء ٣,٧ بليون. وبالنظر الى الكثافة السكانية الكبيرة لمصر، فان وارداتها تزيد عن نصف الواردات الغذائية للدول المصدرة للعمالة بينما تبلغ واردات اسرائيل ربع الواردات الغذائية للدول المصدرة للغذاء فى المنطقة. كذلك تتركز التجارة البينية لدول المنطقة فى الخضر والفاكهة اساسا تليها الحيوانات الحية ثم الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان. وتمثل الحبوب ١٨٪ من تجارة الاقليم البينية التى يبلغ اجمالى قيمتها ١,٧بليون دولار كمتوسط للفترة ٨٧-١٩٨٩، وهو

المتوسط الذى تشير إليه كل الأرقام الواردة فى الدراسة مالم يرد غير ذلك.

وبالاشارة الى موضوع الأمن الغذائى فانه على الرغم من تركيز السوق العربية المشتركة ومجلس التعاون الخليجى على انتاج وتجارة السلع الأولية وكذلك أهمية مساعدات الغذاء الأمريكية لمصر ودول الشرق الأوسط (السودان وتونس وافغانستان ومراكش)، فان انتاج واستهلاك السلع الغذائية يستحوذ على مكانة كبيرة فى سياسات الدول المختلفة فى الشرق الأوسط. ولذا ينبغى النظر الى اجراءات تقييد التجارة على انها عوامل من شأنها الحد من فرص التكامل ليس فقط بين دول الشرق الأوسط بل مع الدول الأخرى من أجل الوصول الى أمن غذائى اكبر من خلال توسيع التجارة والتبادل الاقتصادى.

وينظر الى تعادل انتاج/استهلاك الغذاء على أنها أهم مكونات الأمن الغذائى، فخلال الفترة ٨٨-١٩٩٠ بلغ انتاج القمح ٤٣,٥ مليون طن ومن الشعير ١٧,١ مليون طن والذرة ٧,٧ مليون طن وهى تعد أهم زروع المنطقة بالاضافة الى الارز (مصر وايران) والذرة السكرية (مصر والسودان واليمن). اما انتاج اللحوم البقرية فقد بلغ ١,٧ مليون طن والغنم والماعز ١,٦ مليون طن ومنتجات الألبان ٢٠ مليون طن والبيض ١,٧ مليون طن . وبمقارنة احصائيات الانتاج بالاستهلاك، نجد أن المتاح من الغذاء معتمد على الواردات من العالم الخارجى فى السلع الأساسية مثل الحبوب واللحوم حيث زاد الاستهلاك على الانتاج خلال الفترة المذكورة. كما تشير الاحصائيات الى أن بعض دول المنطقة هى دول منتجة صافية لبعض السلع الغذائية. فمثلا يزيد انتاج الأرز عن استهلاكه بحوالى ١٥ألف طن، وان كانت بعض الدول المصدرة للنفط يزيد طلبها على الغذاء مقارنة بالطلب فى الدول المنتجة للغذاء فى المنطقة.

ومما يهز أوضاع الأمن الغذائى فى المنطقة تقلبات عرض الغذاء التى تجد أسبابها فى تغيرات أسعار الغذاء، حيث نجد أن عدم استقرار الانتاج فى الدول المصدرة للغذاء، والدول المصدرة للعمالة أقل منه بالمقارنة بالدول المصدرة للنفط بسبب كبر قطاعات الزراعة المنتجة للغذاء فى الأولى والثانية. كذلك نجد أن أوضاع الأمن الغذائى تتحسن بآلية التجارة الخارجية التى تسد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك. ولاشك أن ازالة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة البينية العربية سوف يقلل من عدم استقرار عرض المواد الغذائية ويساعد فى تكامل اسواق الغذاء فى دول الشرق الأوسط وغيرها من المجموعات العالمية عن طريق الاستفادة من الميزات التفضيلية. وعندما يتحدث

المؤلف عن محاور التكامل الاقليمى فانه يشير الى : -

- التعاون بين الدولة الفلسطينية فى (قطاع غزة والضفة) واسرائيل.

- دول السوق العربية المشتركة.

- باقى دول الشرق الأوسط وبعضها البعض.

حيث يساعد تكامل دول المنطقة فى التقليل من تقلبات العرض فى اللحوم ومنتجات الألبان مثلا. وتشير الدراسة الى ان تقلبات العرض فى المنطقة يمكن ان تقل بنسبة ٧٤٪ فى اللحوم و٥٦٪ فى الألبان و٧٢٪ فى البيض على التوالى اذا ماطبقت آليات التعاون والتكامل. ونفس النتائج تنسحب على الحبوب ايضا وبخاصة الذرة والذرة السكرية والقمح الذى ينتظر ان تقل تقلباته بنسبة ٢٨٪. وجدير بالذكر أنه ليس من المتوقع أن تستفيد كل دول المنطقة من مزايا التكامل. فقد لاتستفيد الدول التى تعتمد على استيراد الغذاء من الخارج والتى تتلقى مساعدات الغذاء بشكل مباشر من هذا التكامل. وبالنسبة للتكامل العالمى بين المنطقة وباقى دول العالم، فان التكامل قد يحسن كثيرا أوضاع الأمن الغذائى لكثير من السلع من خلال تحسين التكامل الاقليمى وتحرير التجارة والاستفادة من التفضيلات على أساس إقليمى اوروبى.

يصل المؤلف فى الجزء الرابع الى خاتمة الدراسة والاستخلاصات، حيث يذكر انه عند اقرار وتوقيع اتفاقيات السلام فى المنطقة، فسوف تواجه فرصة تاريخية لاحداث تغيرات اقتصادية وسياسية بعد تحرير اقتصاديات دولها باغتنام المزايا الكاملة للسلام المتوقع. فاقتصاديات دول الشرق الأوسط سواء كانت دولا مصدرة للنفط أو العمالة أو الغذاء هى اقتصاديات نامية متوسطة الدخل منعزلة عن منافسة الواردات.

فعلى جانب العرض، فان الحوافز الاقتصادية من أجل كفاءة استخدام الموارد وزيادة الانتاجية فى قطاع الزراعة والغذاء يتأثر سلبا بسياسة احلال الواردات، التى تفضل التصنيع والتنويع بعيدا عن الأنشطة التقليدية. وعلى جانب الطلب (والعرض ايضا) فان الاجراءات الحمائية ضد تجارة السلع الزراعية، تعوق تكامل الأسواق فى مجال السلع الغذائية والزراعية اقليميا ودوليا.

ويرفع المؤلف الدعوة إلى تحرير التجارة البينية بين مجموعة اكبر من دول المنطقة غير تلك التى تضمها اتفاقيتى السوق العربية المشتركة ومجلس التعاون الخليجى لكى تضم اسرائيل وقطاع

غزة والضفة الغربية وايران وتركيا.

ولعل أهم ماتقدمه تحليلات الدراسة هو أن الاهتمام المتزايد بالعلاقات الاقتصادية الوثيقة فى الشرق الأوسط من خلال زيادة التكامل فى الأسواق سوف يؤدى الى تحسين أوضاع الأمن الغذائى فى المنطقة وتقليل تقلبات المعروض فى السوق من الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان وذلك فى ظل مشروعات التعاون الاقليمى بالقياس الى اتباع سياسات عامة لزيادة اندماج أسواق الشرق الاوسط فى اسواق اوربا الغربية وفى السوق العالمى بوجه عام. كذلك فان اتباع سياسة غير تمييزية لتحرير التجارة يؤدى ايضا الى تحسن كبير فى الأمن الغذائى. ومع هذا فان التوسع فى العلاقات التجارية بين دول المنطقة سوف يؤدى الى زيادة استقرار العرض من هذه السلع فى الأسواق، فيما عدا القمح والحبوب نتيجة لضخامة واردات الشرق الأوسط من هذه السلع سواء من السوق العالمى او بمقتضى برامج مساعدات الغذاء الثنائية أو متعددة الأطراف.

ويعترف المؤلف فى النهاية أن مايقلل من وجاهة تحليلاته وصلابتها هو أنها تعتمد على تحليلات التوازن الجزئى ومن ثم فان المنافع الاقتصادية من التجارة البينية بمواجهة التحرير الكلى للعلاقات التجارية فى الشرق الأوسط ينبغى فحصها فى اطار اوسع غير ذلك الذى يركز على عدم استقرار نصيب الفرد من الأغذية مع الاشارة الى ميزات الاقليم النسبية وغير النسبية فى انتاج قائمة عريضة من السلع الأولية والمصنعة التى ينبغى مناقشتها من خلال اطار عريض للمزايا الكلية والقطاعية من التجارة لكل من المنتجين والمستهلكين فى الشرق الأوسط بما فى ذلك اهتمامات صناع السياسة بقضية وأوضاع الأمن الغذائى فى المنطقة.